EP

UNEP/EA.5/L.7

الأمم المتحدة

Distr.: Limited
27 January 2022

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (مختلطة)، 22–26 شباط/فبراير 2021
و28 شباط/فبراير–2 آذار/مارس 2022*

مشروع قرار بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البحري الناتج عن البلاستيك (نسخة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2021)**

نص مقدم من اليابان

جهة الاتصال: kaipla01@env.go.jp
kyoukan@mofa.go.jp

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تلاحظ مع القلق أن المستويات العالية والمتزايدة بصورة سريعة للتلوث البحري الناتج عن البلاستيك، الذي هو ذو طابع عابر للحدود، تمثل مشكلة بيئية خطيرة على نطاق عالمي، وتؤثر سلباً على الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات على جميع المستويات، وتحسين فهم الأثر العالمي للتلوث البحري الناتج عن البلاستيك على البيئة، وتعزيز اتخاذ إجراءات فعالة وتدريجية على الصُعد المحلي والإقليمي والعالمي لمنع تصريف النفايات البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة من المصادر البرية والبحرية على السواء في البيئة البحرية والحد منه والقضاء عليه في نهاية المطاف، مع الاعتراف بالدور الهام لاستخدامات البلاستيك للمجتمع،

* وفقاً للمقررين اللذين اتخذهما مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعه المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 مكتبا جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين في اجتماعهما المشترك المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، رُفِعت الدورة الخامسة لجمعية البيئة في 23 شباط/فبراير 2021 ومن المتوقع أن تُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** لم تخضع هذه الوثيقة لتحرير رسمي.

وإذ تشير إلى قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/1 و11/2 و7/3 و6/4، وتؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تعزيز التنسيق والتعاون والإدارة على الصعيد العالمي لاتخاذ إجراءات فورية صوب القضاء على التلوث البحري الناتج عن البلاستيك على المدى الطويل من خلال اتباع نهج قائم على دورة الحياة؛

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية لتقليل الأثر السلبي للنفايات البلاستيكية على البيئة البحرية والحد من التلوث البحري الناتج عن البلاستيك، ولا سيما من خلال خطط العمل الوطنية والإقليمية وغيرها من المبادرات، مثل مبادرات مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين بما في ذلك خطط العمل لعامي 2015 و2017 لمعالجة القمامة البحرية، ورؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء، إطار تنفيذ مجموعة العشرين، وميثاق اللدائن في المحيطات، وإطار عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحطام البحري، وإعلان بانكوك بشأن مكافحة الحطام البحري، وخارطة طريق رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الحطام البحري والحد من التلوث البلاستيكي والتلوث بالجزيئات البلاستيكية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، ونتائج المؤتمر الوزاري المعني بالقمامة البحرية والتلوث البلاستيكي في عام 2021، وإذ تسلم بأنها مكملة لاستجابة عالمية متسقة ومنسقة،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الرائد الذي تقوم به الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية والإجراءات الرامية إلى التصدي للتلوث البحري الناتج عن البلاستيك الذي يدعمه وينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإذ تأخذ في الاعتبار موجز الرئيس لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، الذي يقدم خيارات محتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيه الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة؛

وإذ تسلم كذلك بأن كل بلد في وضع أفضل يسمح له بفهم ظروفه الوطنية، بما في ذلك أنشطة أصحاب المصلحة فيه، المتصلة بالتصدي للتلوث البحري الناتج عن البلاستيك؛

وإذ تؤكد على أنه من أجل خفض التلوث البحري الناتج عن البلاستيك الإضافي إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات الدولية بوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البحري الناتج عن البلاستيك، واتباع نهج شامل قائم على دورة الحياة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري،

1- تطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدعو إلى عقد لجنة تفاوض حكومية دولية مكلفة بإعداد صك دولي ملزم قانوناً لمعالجة البحري الناتج عن البلاستيك، على أن تبدأ عملها في عام 2022 بهدف استكماله بحلول انعقاد الدورة السادسة لجمعية البيئة؛

2- تقرر أن تضع لجنة التفاوض الحكومية الدولية صكا دولياً ملزماً قانوناً يستند إلى نهج شامل لمعالجة التلوث البحري الناتج عن البلاستيك الذي يغطي دورة الحياة الكاملة ويعزز كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري، بما في ذلك الأحكام الخاصة بما يلي:

(أ) تحديد هدف مشترك للحد من التلوث البحري الناتج عن البلاستيك؛

(ب) وضع خطط عمل وطنية للإسهام في تحقيق الهدف المشترك، مع مراعاة الظروف الوطنية لكل منها؛

(ج) الاستعراض الدوري للتقدم العالمي المحرز في الحد من التلوث البحري الناتج عن البلاستيك نحو الهدف المشترك؛

(د) زيادة المعرفة من خلال إذكاء الوعي وتبادل المعلومات العلمية؛

(هـ) تعزيز التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات والصكوك والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، مع الاعتراف بولايات كل منها وتجنب الازدواجية؛

(و) تشجيع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص على اتخاذ إجراءات وتعزيز التعاون على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية؛

(ز) تحديد ترتيبات لبناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية الأكثر احتياجاً؛

(ح) تعزيز أنشطة البحث والتطوير في حل مبتكر؛

(ط) معالجة قضايا التنفيذ والامتثال؛

3- تسلم بأن ولاية لجنة التفاوض الحكومية الدولية يمكن استكمالها وتحديثها بقرارات أخرى تتخذها جمعية البيئة؛

4- تقرر أن تكون المشاركة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولمنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، فضلاً عن أصحاب المصلحة المعنيين، بما يتفق مع قواعد الأمم المتحدة السارية؛

5- تطلب إلى المديرة التنفيذية، كإجراء ذي أولوية، أن تقدم الدعم اللازم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإتاحة المشاركة الفعالة في أعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

6- تطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعقد في أقرب وقت ممكن الاجتماع الأول للجنة التفاوض الحكومية الدولية، ولا سيما لمناقشة جدولها الزمني وتنظيم عملها؛

7- تطلب إلى المديرة التنفيذية أن تواصل دعم وتعزيز العمل الجاري للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية ومنتدى أصحاب المصلحة المتعددين التابعة لها، مع تعزيز المعارف العلمية والتكنولوجية فيما يتعلق بالتلوث البحري الناتج عن البلاستيك، في جملة أمور، بشأن منهجيات الرصد وتبادل البيانات والمعلومات العلمية وغيرها من البيانات والمعلومات المتاحة ذات الصلة؛

8- تدعو جميع الدول الأعضاء أن تواصل وتعزز الأنشطة التالية أثناء إعداد الصك الدولي الملزم قانوناً، بغية خفض التلوث الإضافي الناتج عن البلاستيك إلى الصفر بحلول عام 2050، مع مراعاة الظروف الوطنية لكل منها؛

(أ) وضع خطط عملها الوطنية وتنفيذها وتحديثها؛

(ب) تبادل المعلومات المتعلقة بالسياسات والخطط والتدابير ذات الصلة وتحديثها، بما في ذلك المؤشرات القابلة للقياس حيثما ينطبق ذلك من خلال منتدى أصحاب المصلحة المتعددين والأطر الأخرى ذات الصلة؛

(ج) الحد من تصريف القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في البيئة البحرية، من خلال إيلاء الأولوية لاتباع نهج قائم على دورة الحياة الكاملة وتعزيز الابتكار، بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص.